يه مصاريا الرئيــس التنفيــذي لـ«العربيـــة للأسـمنت» التجار سبب القلات أسعار الإسبات، دأفي التلاشي بعد البرلمان.. والثورة ست

## [اسماعيل جماد

الاداعى إطلاقا للخوف من صعود الإخوان سواء على الاستثمارات المحلية أو الأجنبية، وهناك من ينتظر استقرار الأمور لدخول السوق المصرية لأول مرة كمستثمر أجنبى كإحدى إفرازات تضمنت حديث خوسيه ماريا -الرئيس التنفيذي

الثورة المجيدة،.. تلك إحدى الرسائل التى وممثل الشريك الإسباني في شركة العربية للإسمنت لجريدة الحرية والعدالة، عن صناعة الإسمنت وكيفية تطويرها والعقبات التي

تواجهها.

به ماريا قال: إن أهم ما ينتظره الج الوقت الحالى هو الوصول إلى برلمان وحكومات لها شرعية من الشعب، فليست هناك أي دواء للقلق من صعود الإخوان أو الإسلاميين بشكل عام على الصعيد السياسي، لافتا إلى أنه لن تكون هناك أي تأثيرات سلبية على الاقتصاد، وأن التطرف بشكل عام وفي أي اتجاه هو ما يخيف أي مستثمر، ورغ أنه لا يعلم كثيرا عن آليات التمويل الإسلامي؛ لكنه أكد ، إذا قدمت الأفضل فسنتعامل معها ، .

وتابع ماريا أنه لا يمكن حتى الأن رؤية أي شو من الستقبل الاقتصادي للبلاد بشكل واضح، لكن الأمور ستتضح بشكل اكبر مما هي عليه حاليا بعد الوصول إلى البرلمان، فيما يقف الوصول إلى الوضوح التام منتظرا الدستور ورثيسا منتخبا.

ماريا .: ما أثارته وزارة الصناعة والتجارة الخارجية مؤخرا حول استعدادها لطرح رخص المحارجية موجور معرفي المستعلمة على رحمي المحمي المحمي المحمي المحمي المحمي المحمية المحمية خلال جديدة في صناعة الإسمنت، كذيره من المهتمين المتوقع جراء طرح مشروعات البنية التحتية خلال بالقطاع، قائلا: «لسنا في حاجة إلى طرح أي السنوات القادمة، وإذا كانت الدولة تريد مضاعفة رخص جديدة إذا كانت بسبب احتياج السوق لمزيد من الإنتاج، حيث وصل إجمالي طاقتنا الإنتاجية إلى ٦٠ مليون طنا في العام مقابل طلب محلى قدره ٤٨ مليون طنا، وتبقى هناك ١٢ مليون طن فائضا، تسعى

المفترض

الفائض.

المقبل، ومن ثم سيرتفع

للخارج قال «ماريا»: إن هناك ١٢ مليون طن قابلة للتصدير سنوبا مرشحة للزيادة لكن عدد سيبط من الشركات هي التي تستطيع التصدير وبكميات الشركات إلى تصديرها قليلة؛ نظرا لأن النتج المصرى غير منافس في الأسعار وهي مشكلة كبيرة تواجهنا في الأسواق إلى دول كثيرة؛ منها: ليبيا وإثيوبيا وجيبوتي، ومن العالمية، فإذا نظرت إلى تركيا وباكستان وتايلاند؛ الشركات للعام المقبل أن وخاصة تركيا في منطقة البحر المتوسط لا يمكن ترتفع الطاقة الإنتاجية منافستها في الأسعار . إلى ٦٧ مليون طنا العام

لمساعفة الناتج المحلى.

وتابع: الشكلة ليست في تكلفة الإنتاج، بالعكس فهى فى حد ذاتها منافسة لكن مصاريف البوابات وعبور الطرق ودخول الموانئ ورسوم الشحن والتفريغ وخلافه مرتفعة إلى حد بعيد يرفع من تكلفة المنتج في النهاية عند التصدير، لافتا إلى أن إجمالي تلك المصروفات يمثل زيادة بنحو ٢٥٪ عن السعر النهائي

ورغم ما تمر به البلاد من ظروف استثنائية فإن

سيناريوهات المتفائلة تتوقع أستقرار استهلاك

الإسمنت عند نفس مستواه خلال العام المقبل،

ومن ثم فإذا كانت التوقعات بنمو الطلب بنسبة

١٠٪ كل عنام لمدة ٥ سنوات بدءا من ٢٠١٢،

فان قدرات الشركات العاملة في السوق سترفع

إجمالي الطاقة الإنتاجية إلى ٧٠ مليون طن خلال

٥ سنوات ومن ثم ستظل هناك فجوة إيجابية

لصالح الإنتاج، وأضاف أن هناك حد أقصى لاستهلاك الفرد من الإسمنت، فلا يمكنه أن يظل

فى زيادة مضطردة بشكل دائم، لأنه ليس كالملابس

أو الطعام مثلا فهو يقوم بالبناء مرة واحدة فقط

كيلو جراما في العام، فإن أقصى معدلات النمو

المنتظرة للطلب على الاسمنت خلال ١٠ سنوات

ستصل إلى ٥٥ مليون طن، متضمنة الطل

إنتاج الإسمنت فعليها عمل ذلك في سياق مواز

وعلى مستوى الصادرات المصرية من الإسمنت

لكنها لا تس

السعودية إذا قررت التصد

وبالتائى فإذا كان متوسط استهلاك الفرد

وتوقع ماريا ألا تتجاوز الصادرات المصرية مليوني منت للعام المقبل مقارنة بـ١٢ مليون طن فائض الإنتاج مقارنة بالطلب، لافتا إلى أنه على الرغم من اختلاف الحالات بين الشركات العاملة لرغم من اختلاف الحالات بين الشركات العاملة — فلا يزال السوق المصرية يستخدم نوع واحد: ني السوق للحلية إلا أن سعر الإسمنت علد خروجه … رغم أن هناك أنواعا أخرى أشد متانة وأقل في



🖉 السوق لا تحتاج رخص جديدة وموارد الطاقة غير كافية

من المصانع يستطيع منافسة بعض الدول الأخرى التكلفة، وأفضل بالنسبة للبيئة. ولتجميل صورة القطاع قال ماريا: يجب أن يكون فى الأسواق الإقليمية، مثل «تايلاند» و «الفلبين»، تطيع منافسة تركيا وباكستان، بخلاف هناك اتحاد لشركات الإسمنت ليس لتحديد الأسعار لكن لتطوير الصناعة وتدشين حملات توعية بالتعاون مع الحكومة، لافتا إلى أن هناك خوفا كبيرا لدى وحول الحلول التى يمكن من خلالها تطوير الشركات بكافة أنواعها من الاجتماعات حتى لا صناعة الإسمنت في السوق المحلية بشكل عام قال خوسيه إنها خطوات يجب العمل عليها

تواجه اتهامات بالاحتكار أو ما شابه ذلك. بشكل سريع أولها توعية المواطنين بأهمية أما عن الخطوة الثانية في إستراتيجية تطوير صناعة الإسمنت فقال «ماريا»: بعد ذلك نحتاج الصناعة وعائدها على الدولة والاقتصاد؛ نظرا إلى تعديلات على قوانين البناء وإجراءاتها، حتى تكون متوافقة مع متطلبات البناء الحقيقية، لأن لأنهم ينظرون إليها باعتبار أنها ليست سلعة ة؛ رغم أنها سلعة مهمة جدا، لافتا إلى أن الحكومة الهندية قامت بذلك فعلا عبر مشروع المتطلبات الحالية مرتفعة جدا، وتستهلك كميات توعية لتعريف الشعب بالقطاع وأهميته، ومن ضخمة من الإسمنت تحتاجها القلاع وليست ثم تغيرت النظرة الشعبية للقطاع، لكن تحقيق المنازل، فالحكومة تبالغ في المطالب لأنها تعلم أن ما يتم تنفيذه على أرض الواقع أقل من متطلباتها، وبالتالي فأنه بتعين عليها إعادة النظر في تلك الماضية. هذا بخلاف التوعية بانواع الإسمنت القواعد وتعظيم الرقابة على عمليات البناء وأشار إلى أن الخطوة الثالثة هي التواصل المباشر مع المستهلك من قبل الشركات، بدون تحقق ذلك خلال الفترة المقبلة.

الاعتماد على الوكلاء والتجار -سبب ارتفاع أسعار الإسمنت في الغالب، فبالرغم من أن الهيكل لتشريعي والقانوني موجود إلا أن الشركات لا تجد ضمانات لاسترداد مستحقاتها فى حالة البيع بالتقسيط للعميل؛ خاصة فيما يتعلق بالتطبيق ول الزمني لاستردادها، رغم أنها خطوة مهمة لخفض السعر السوقى للإسمنت. وعن مدى حاجة تفعيل الرقابة على التجار والوكلاء لمحاصرة انفلات أسعار الإسمنت قال «مارياء: لن تحتاج إلى مراقبة التاجر أو أن تبعده، فهو سينقرض بالفعل إذا قامت الشركات ببيع الخرسانة بشكل مباشر للمستهلك، كما أنها أقل تكلفة وأعلى جودة وأكثر أمانا، فلا تزال الشروعات فقط هي التي تعتمد على الخرسانة

المروعة، والتي تمثل مبيعاتها لدى الشركات نحو ١٠٪، بينما ٨٠٪ من مبيعات الإسمنت يقوم المشترى بإدخالها في عمليات البناء. وعلى صعيد التوافق البيئي قال ماريا إن المصانع الجديدة متوافقة مع المعابير البيئية بشكل بينما الشركات القديمة ليست متوافقة مع السُبَّة لأنها منذ أنشئت كانت بعيدة عن المناطق السكنية أما الآن فهي في قلب المناطق السكنية، فلابد أن تعيد حساباتها وتطوير إمكاناتها. أما عن مدى تأثر صناعة الاسمنت بالثورة فقال: إن أبرز ما واجه القطاع من مشكلات فقد

تمثل في العمالة بالشركات القديمة، التي أثرت على ٨٠٪ من القطاع، بخلاف الأنفلات الأمني، فيما كان تأثر الصناعة بشكل عام لم يتجاوز نسبة الـ ١٠٪ خلال الشهور الـ ٦ الأولى، بينما عادت الأمور إلى وتيرتها خلال النصف الثاني من ٢٠١١ نتيجة البناء غير الشرعى. وأضاف أن مصر لديها موقع جغرافى استراتيجى ممتاز خصب للاستثمار والتوسع الإقليمي لذلك فهي جاذبة للاستثمارات طوال الوقت، لكن بعد الثورة اعتقد أن الإقبال على

الاستثمار في مصر سيرتفع بشكل أكبر مما كانت عليه الأمور في السابق، مؤكدا أن مستثمرين كانوا يريدون الاستثمار في مصر، لكنهم لم يرون في النظام السابق أنه سيقدم المناخ الجيد لها، أما بعد منالانهار الثورة فمن المتوقع أن تكون هناك حكومات أقوى



Jose Magrina, ACC CEO: Distributors and traders are the reason behind cement price increases... and we intend not to deal with them

ذلك في مصر لا يزال صعب خاصة بعد اتهام شركات الإسمنت بالاجتكار خلال السنوات

The situation will clear out when the parliament is formed, and the revolution will attract big foreign investments

No need to fear the rise of the Muslim brotherhood, whether on local or foreign investments. A lot of investors are waiting for the situation to settle to enter the Egyptian market for the first time, thanks to the revolution.

The market does not need new cement licenses, and energy resources are insufficient

No fear from the Islamic Current and we're taking steps to develop the cement sector

## Real estate has zero demand on cement after the revolution and illegal constructions saved our sector from falling apart

Jose Magrina, ACC CEO and the representative of the Spanish shareholder in the company, said that the crucial step for all Egyptians now is to have legitimate parliament and government, so there shouldn't be real concern about the rise of Islamists and their dominant presence on the political arena. Magrina indicated that he expects no negative impacts of the political scene on the Egyptian economy. He further said that he doesn't know much about Islamic banking, however "if Islamic finance is to offer us the best choices, we will certainly take it".

"Prediction of the economic future now is just an impossible thing to do. However, the situation will definitely become clearer after the formation of the parliament, while the whole situation will be accurately assessed after the new constitution, which paves the way for an elected president to come to office" said Magrina.

Answering our question about the Ministry of Industry's plan to launch new cement licenses, Magrina confirmed that the Egyptian market needs no more licenses, commenting that "The total amount of produced cement in Egypt is 60 million tons per year, while the local demand reached only 48 million tons. We simply have a surplus of 12 million tons. The Egyptian companies are willing to export their surpluses to Libya, Ethiopia, and Djibouti. On the same hand, we expect the total amount produced in 2012 to reach 67 million tons, which would lead to the increase of surplus.

Despite the exceptional situation in Egypt currently, the best case scenario expects the demand on cement in 2012 to be the same as this year. Also for the forthcoming 5 years, if the consumption growth reached 10% annually starting 2013, then the cement companies will increase the total production capacity to reach 70 million tons, which means that there will be also surpluses of cement in the future as well.

Magrina added also that the per capita consumption rate of cement in Egypt is 650 kilograms, with no anticipation for major future increase, taking in consideration that every individual, who builds a house or a factory, is doing so once in his life, so it is not calculated just like the consumption on food or clothes. "The maximum projected consumption of cement in Egypt within the forthcoming 10 years is 55 million tons, including the cement needed for infrastructure projects. If Egypt wants to increase cement production in the future, GDP should also be increased in parallel.

The exportable amount of cement in Egypt is 12 million tons every year, however a small number of cement companies is able to export and in small quantities, as the Egyptian cement isn't competitive in terms of price in the international market, and this is a big problem for us. If we have a look at competing markets such as Pakistan, Thailand and particularly Turkey, you'll find that Egypt can't compete with them in terms of prices. It is not an issue of production costs at all, but the transportation and logistics costs are very high, representing 25% of the final price."

He further said that Egyptian exports are not expected to exceed two million tons of cement next year, out of 12 million tons of surplus. He said that cement prices differ from one producer to the other; however the range of prices is able to compete with Thai or Philippine cement in regional markets if the former is sold for the same prices offered in the local market. However it could not compete with Turkish cement for instance. KSA cement could compete with Turkish one if they decided to export it.

Speaking about solutions to develop the cement industry in the local market, he said that there are several steps to be taken quickly, including raising awareness among Egyptian of the importance of the industry and its revenue and benefit to the economy and Egypt in general, because people tend to view the cement as a non-fundamental product, which is incorrect because cement is a strategic product. He explained that India undertook such a campaign to raise awareness regarding the importance of cement as a product. Following this campaign, people's view for cement changed indeed. However, same results are difficult to reach in Egypt, especially with many cement companies being accused of monopoly. Awareness about cement types is also important, as the Egyptian market is still focused on only one type, despite the fact that there are other more efficient types with less cost and more environmental friendly.

Magrina also said that a union for cement producers must be formed, not to control prices but to develop the industry and undertake the aforementioned awareness campaigns. Most cement companies are now afraid of official meeting where they are mostly accused of monopolizing the market.

For the second step to develop the sector, Magrina said that "we need amendments in construction regulations, in order to make it compatible with actual construction requirements. Current requirements are too much and consume unnecessary amounts of cement. What needs to be increased is the control over construction works and not the amount of building materials used.

The third step would be for producers to directly communicate with end users without having to deal with distributors and traders – who are the reason of price increases. He said that despite the existence of laws to regulate the relationship between producers and consumers, companies do not have any guarantees to be reimbursed in case of selling by installments system. Having such guarantees is crucial especially in decreasing prices in the market.

Speaking about the need to activate the control over distributors and traders, he said "we will not need to activate such a control, because when producers deal directly with consumer, there will be no need for distributors and traders. This will lower the cost and is more save." Big enterprises are the only ones that buy ready mixed cement, while 90% of cement sales are to individuals who buy raw cement.

Regarding environmental preservation measures, he said that new plant are adhering to such standards strictly, whereas old plant are not, because back they were established, they were far away from residential areas, however now they are in the heart of residential areas so they need to improve their environment preservation measures.

Speaking about the cement sector after the revolution, Magrina said "the sector was only 10% affected by the revolution in the first 6 months, and everything went back to normal afterwards in the second half of 2011, thanks to the illegal construction works."

"Egypt has a significant location geographically and is an attractive spot for investments, and after the revolution, I believe it will be even more attractive because investors would like to invest in Egypt but were reluctant because of the policies of the former regime. Now the governments to come are expected to provide the required investment atmosphere."